اتجاهات الاقتصاد النازي

للأستاذ فؤاد محمد شبل

كلمة عامة

من المبادئ الأساسية للحزب الوطني الاشتراكي أن صالح المجموع يجب صالح الفرد ، وهذا يعني خضوع مصالح الأفراد لما تعتبره القوة الحاكمة في الدولة مصلحة للجماعة . ويتخذ القائمون على شئون ألمانيا اليوم هذا المبدأ ستاراً لتدخل الدولة في الشئون الاقتصادية للأفراد تدخلاً غير محدود المدى

وإنه وإن كان النظام الاقتصادي النازي ينافي في جوهره مبدأ « إدارة الدولة » إلا أنهم في الواقع قد بسطوا إشراف الدولة والمجالس البلدية على كثير من المشروعات . ومن المفارقات أن رجال النازي رغماً عن ذلك ينادون باعتناقهم المبدأ القائل بأن الحياة الاقتصادية يجب أن يكون قوامها الحافز الفردي والمشروع الفردي بمعنى الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ، وتحمل الفرد لأخطار المشروع ، لكنهم يطالبون بخضوع الفرد لإشراف الدولة وتوجيهها . وليس هناك ما يغضب الألمان أكثر من تشبيه نظامهم الاقتصادي بالنظام الاقتصادي السوفييتي ، وتراهم يقولون في معرض تفسيره والدفاع عنه أن نظامهم في جوهره لا يعتبر نهجاً اقتصادياً إذ ليس ثمة هيئة مركزية عليا تشرف على تنفيذ النهج ، ولا نهج تسعى هذه الهيئة لتحقيقه على نحو المتبع في مشروع الخمس سنوات الذي تتبعه روسيا . فمشروع السنوات الأربع الأولى في ألمانيا كانت الغاية منه القضاء على التعطل والثانية لتحقيق الاستكفاء الاقتصادي للبلاد والاستعداد للحرب

ويسود الحياة الاقتصادية الألمانية نظام يدعونه نظام الزعامة ، مبناه أن يقوم على كل جماعة منتجة « زعيم » تأتمر الجماعة بأمره ، وهو مسؤول عن توجيه الإنتاج الخاص للجماعة إلى خير الوجهات التي تتفق والسياسة العليا المرسومة . على أنه قد خفف من قوة ضغط نظام الزعامة هذا في الصناعة ، فعدل في السنوات الأخيرة بأن أوجدوا سلطة عليا تستأنف إليها آراء الجماعة عند اختلاف أعضائها وعدم وصولهم إلى قرار حاسم ، هذا ويوجد جيش من الموظفين الرسميين مهمته التحقق من نفاذ قوانين الحكومة التي لا عد لها ولا نهاية ، ويتجلى هذا التدخل بنوع خاص في كل ما يتعلق بالبيوت التي تعمل في التجارة الخارجية أو التي تطلب تصاريح للحصول على مواد أولية

وإذا استعرضنا النظام الاقتصادي الألماني وجدناه يحوزه كثيراً وجود الارتباط بين أجزائه المختلفة ، مما أفضى إلى نشوء كثير من المتاعب ، وسبب خسارة في سجايا الفرد وكفايته الطبيعية . وليس أبعد عن الحقيقة من تصور الاقتصاد الألماني يسير ويعمل كالساعة دقة ونظاماً . فهذا النظام صورة براقة خلابة ، لكنها زائفة مستعارة . وليس أدل على ذلك من التصريحات الكثيرة التي يذيعها قادة ألمانيا والمتكلمون عن سياستها الاقتصادية من أن هذا التدخل البعيد المدى في الحياة الاقتصادية والتنظيم الدقيق أمر وقتي وغير طبيعي وهو نتيجة للضروريات التي تجتازها ألمانيا ولا يلبث أن يذهب بذهابها

وإننا في هذا المقال سنجلو بعض الحقائق عن هذا النظام ثم نتبعه ببيان أساليب ألمانيا التجارية التي تعتبر إحدى صور هذا النظام التطبيقية

١ — هيمنة الدولة على جميع العمليات المالية

تمكن الألمان بفرضهم رقابة قوية فعالة على التبادل الخارجي ، أن يجعلوا اقتصادياتهم بمنأى من تأثير التغيرات التي تأخذ مجراها في بقية أنحاء العالم ، فإنه وإن كان في قدرة العوامل الخارجية أن تحدث أثرها في حجم تجارة ألمانيا الخارجية ، إلا أنها لا تستطيع أن تنشئ تبايناً واسع المدى بين قيمة كل من الواردات والصادرات عموماً ؛ ونتيجة لهذا تمتعت ألمانيا منذ عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٧ ما خلا عام ١٩٣٤ بميزان تجاري موافق ، فاستطاعت تسديد جزء كبير من ديونها للخارج التي ما فتئت تحد من حريتها في علاقاتها التجارية مع البلاد الأخرى . ونتيجة أخرى لتقييد التبادل الخارجي ، وهي فصل النظام النقدي الألماني والأسعار الداخلية عن الأسعار المالية التي أصبحت بعيدة عن تأثير الذهب ؛ ومما يتصل بتقييد التبادل الخارجي وضع قيود شديدة على خروج الأموال ولا سيما العملة الأجنبية من البلاد

ولقد أصبح النظام النقدي في داخل ألمانيا قائماً على المبدأ العام الآتي ، وهو أن حجم النقود والائتمان الموجودة في التداول يجب أن يتمشى مع الزيادة في الإنتاج ومحصول السلع والخدمات ،

وهذا ما يعبرون عنه بقولهم : the engenkonjuuktur statt preiskonjunktur ؛ وبعبارة أخرى يرى الألمان إلى أن يكون نشاط الأحوال الاقتصادية ممثلاً فى حجم الإنتاج ، لا القيمة الناتجة عن ارتفاع السعر

كما أعار الألمان اهتماماً فائقاً للحقيقة الاقتصادية الآتية : وهى أن المنبع الحقيقى لثروة جماعة ما هو العمل والإنتاج فحسب ، واعتبروا النقود شيئاً ثانوياً بالنسبة لها ، وإن لم يغفلوا دورها الهام فى تمويل المشروع فى جميع أشكاله ، كما اعتبروا الإنتاج الصناعى أهم أنواع الإنتاج

ولقد طبقوا فى عملهم سياسة تبدو لأول وهلة أنها سياسة تضخم ، وذلك أن بنك الريخ خاصة ، والبنوك الأخرى عامة ، أنشأت أدوات المبادلة (سواء أكانت نقوداً ورقية أم اعتمادات) قبل عملية إنتاج الثروة ، إذ الأصل أن يتبع حجم النقود المتداولة حجم الثروة المنتجة . ولقد أظهرت التجربة أن خلق النقود يحمل معه ارتفاعاً تضخمياً فى الأسعار ، ما دام أن هناك قدراً كبيراً من مصادر الثروة العاطلة وجزءاً من الطاقة الإنتاجية لا يستغل فى الوجوه المنتجة المثلى . ولكى تتفادى أخطار التضخم ورزاياه يجب توفر شرطين : الأول ثبات مستوى الأجور ثباتاً جوهرياً . والثانى ألا يصحب عملية خلق النقود بحال ما تصدير رأس المال على نطاق واسع ، وهذا ما سعت ألمانيا إلى تحقيقه عن طريق تدخل الدولة

ولم تلك ألمانيا بإنتاجها هذه السياسة مسيرة بالاعتبارات المؤسسة على الفكرة والتحليل الاقتصادى فحسب ، ولكنها اضطرت إلى ذلك تحت ضغط الظروف التى ألفتها محيطة بها فى عام ١٩٣٣ ، ففى هذا الوقت هبط إنتاج السلع الصناعية إلى مستوى غير عادى ، وكانت البلاد تعانى أزمة حادة للعاطلين ، بعكس صناعات الاستهلاك التى كانت تسير سيراً حسناً نسبياً ، وكانت هذه الحالة تعمل على رفع مستوى الأثمان فى داخلية البلاد ، ولتفادى هذا رأت الدولة ضرورة ازدهار سلع الإنتاج التى أصابها الكساد أكثر من غيرها ، ولا سيما أن نمو الاستهلاك ينتج عنه زيادة فى المستورد من المواد الأولية الخام التى لا يمكن تدبير وسائل تمويلها لافتقار البلاد إلى مسكوك الدفع الأجنبية التى بها تدفع هذه الواردات . وعلى ذلك حصرت الدولة مجهودها فى تنشيط الإنتاج وتدبير العمل للعمال بتشغيلها فى الأعمال العامة وعلى الأخص التى تعتبر إنتاجاً رأسمالياً لا استهلاكياً

وبينما كان الإنعاش يقام مباشرة على اتساع الاستثمار الحكومى الذى اتخذ فى مبدأ الأمر شكل أعمال عامة ثم أصبح التسلح بعد ذلك المسحة التى تغلب على الأعمال العامة ، كان ثمة أمر من الأهمية بمكان غدا يهيمن على حجم الاستثمار الخاص وطابعه . فقد حل مكان الرغبة فى اجتناء الربح هذه الغريزة التى تحفز الفرد على الاستثمار والمخاطرة فى نظام اقتصادى حر تنظيم متقن محكم رسم فى مبدأ الأمر لغرض الحيلولة دون اكتظاظ صناعات خاصة بالراغبين فى الاستثمار ثم انتقل بعد ذلك إلى أن أصبحت الغاية منه توزيع الاستثمار وفقاً لأغراض الدولة

ولقد حد تماماً من وظيفة سعر الفائدة كمقياس لتوزيع الاستثمار بما اتخذته الدولة من تدابير تعمدت فيها إنزال سعر الفائدة إلى مستوى يعتبر واطئاً بالنسبة لما يمكن اجتناؤه من توظيف رأس المال لو كان هذا حراً . وتتجلى هذه النزعة فى قانون صدر بمنع توزيع حصص فائدة على الأسهم والسندات تربو على ٦ ٪ ، وهذا القانون مضافاً إليه السيطرة على الإصدار الجديدة لرؤوس الأموال كان له أبلغ الأثر فى تقليل أهمية البورصة كثيراً وإن بقيت لها وظيفتها فى التعامل فى الأوراق المالية القديمة

٢ — تثبيت الأجور والأسعار

ظل المستوى الأدنى لمعدلات الأجور على حاله لم يتغير منذ عام ١٩٣٣ رغماً عن زيادة دخول العمال الذين يعملون بالساعة ولا سيما دخول ذوى الأجور الأسبوعية وخاصة الذين يعملون منهم فى الإنتاج الصناعى ؛ وهذه الزيادة تعزى إلى أسباب منها : زيادة الكفاءة الإنتاجية ، قلة العمال بالنسبة لكثرة الأعمال ، ذيوع أسلوب الأجر بالقطعة ، العمل الإضافى ... الخ

ولقد أخضعت الأسعار لرقابة كانت آخذة فى الشدة من حين لآخر حتى توجت بقانون « وقف الأجور » الذى صدر فى نوفمبر سنة ١٩٣٦ والذى وقف حائلاً أمام كل زيادة فى الأسعار تحدث دون موافقة مندوب الريخ لمراقبة الأسعار . ومنذ عام ١٩٣٣ هوت طائفة كبيرة من الأسعار بفعل تدخل الدولة . بيد أنه ظل كثير منها فى ارتفاع . ومهما يكن من الأمر فقد كانت النتيجة الخالصة زيادة مقدارها ١٣ ٪ فحسب فى الرقم القياسى العام للأسعار بين ١٩٣٣ ومارس ١٩٣٨

٣ — ابعاد الزراعة عن نظام الائتمان العقاري

إعتبرت الزراعة الألمانية كلها وحدة تامة منفصلة عن مناحي الإنتاج الأخرى ونظمت على أنها كذلك ، وأصبح الإشراف تاماً على الإنتاج والتوزيع في كل مرحلة من مراحلهما من وقت وجود المحاصيل في يد الفلاح إلى وصولها إلى المستهلك . ويختلف مدى الإشراف على عمليات الزراعة كثيراً ؛ ففي حالة الإنتاج يكون الإشراف غير مباشر عادة ويتم من طريق تنظيم الأسعار وإسداء النصائح للمزارعين والعناية . أما التوزيع فيتم مباشرة غالباً . وليس هناك سعر أعلى أو أدنى يحصل عليه الزارع لقاء محصوله ، ولكنه يحصل على سعر تضمنه الحكومة . وفي جميع المراحل التالية حتى وصول المحصول إلى المستهلك ، يتخذ ثمن الإنتاج أساساً لتحديد السعر على أن يسمح لتاجر الجملة والتجزئة والصانع الخ بالحصول على ربح عن طريق وضع معدل نسبي لكل

وفي خلال عامي ١٩٣٣ و١٩٣٤ ، انتشلت أسعار المنتجات الزراعية من الوهدة التي كانت قد تردت فيها في سني الكساد . ثم ثبتت الأسعار إلى مستوى حقق في حينه عائداً مناسباً ؛ بيد أن هذه الاسعار لم تعد تغل ربحاً في عامي ١٩٣٦ و١٩٣٧ بسبب ارتفاع تكاليف الزراعة وأسعار المنتجات الصناعية ؛ وكانت الغاية من ذلك التحديد حماية الزارع من تقلبات الأثمان العادية للسوق ، وتوفير أسباب الطمأنينة الاقتصادية له حتى يمكنه أن يتوفر على أداء واجبه في إمداد الشعب الألماني بمطالبه الغذائية الأساسية ولا سيما في وقت الحرب

ولاعتبارات اجتماعية وسياسية وحربية نظر إلى الزارع نظرة خاصة . فعد جديراً بحماية الدولة ومساعدتها واعتبرت الزراعة طريقة للحياة لا وسيلة من وسائل عدة لاكتساب العيش . وأوحى إلى الزراع أنهم رمز نقاء العنصر الجرماني وقوته . ولقد توجت هذه الآراء المتطرفة بقانون الوراثة الزراعية الذي عمل على خلق عدد كبير من الملكيات الزراعية من الأب إلى الابن مجردة عن احتمال وقوعها في الرهن والدين في المستقبل

القضاء على التعطل

أخذ الحزب النازي بعد أن تولى السلطة على نفسه عهداً أن يضمن لكل مواطن ألماني عملاً . ويتفرع عن اعتراف الدولة بحق كل فرد أن يجد عملاً ، حق الدولة في إلزام كل فرد بالعمل . وهذا المبدأ غير محدود المدى ، إذ قد يعني أن للدولة الحق أن تقرر للفرد نوع العمل ومكانه وساعاته ومقدار الأجر . مهما تنافى هذا مع مصلحته الخاصة وبيان ميوله ورغباته . وقد يكون لهذا الإجراء مبرر في أوقات الحرب ، ولكن تطبيق هذا الرأي في أوقات السلم أمر يتعارض مع حرية الفرد بجميع أشكالها ، وهو يدل دلالة لا ريب فيها على رغبتها في الحرب واستعدادها لها والتهيؤ لها اقتصادياً على نحو ما يظهر لنا من استعراض تاريخ ألمانيا — الاقتصادي خاصة — منذ عام ١٩٣٣

وفي عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ عندما كانت البلاد ترزح تحت عبء مشكلة المتعطلين ، أوجدت الحكومة أعمالاً لكثير منهم أعمالاً خلقتها الدولة خلقاً لدرء المطل عن العمال . وكان العمال في هذه الأعمال يعملون عملاً مرهقاً ، ولا يتناولون لقاءه سوى مصاريف جيبهم وغذاء ومأوى . ولم يكن لهم مخيص من القبول إذ لو لم يوجد لهم هذا العمل لكانوا يتناولون الإعانة الضئيلة المخصصة للعاطلين فقط

وفي خلال السنوات ١٩٣٥ — ١٩٣٧ انتهى الأمر إلى هذا النوع من أعمال الترفيه عن العاطلين إذا استوعبت الأعمال الإنتاجية الجديدة كل العمال تقريباً . وإنه وإن كانت معدلات الأجور قد ثبتت بالنسبة لمستوى ١٩٣٣ — ١٩٣٤ إلا أنه لم يكن ثمة ما يمنع رب العمل من عدم دفع أجر أعلى لعامله ، أو العامل من تغيير عمله إذا أمكنه الحصول على أجر أفضل في مكان آخر . ولقد حرم الإضراب وحتم عرض النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال على التحكيم الإجباري ؛ كما ألغيت نقابات العمال واستبدل بها جبهة العمل التي كانت عظيمة النشاط في حماية مصالح العمال . وكان ثمة نوع من تمثيل العمال في جميع الصناعات عدا الصغير منها

بيد أنه كانت ثمة تغييرات عميقة الأثر في علاقة الدولة بالعمال أخذت مكانها ابتداء من صيف ١٩٣٨ ، فزيادة توتر الموقف السياسي في أوربا نتيجة لنزاع ألمانيا مع تشكوسلوفاكيا حمل الحكومة الألمانية على أن تقرر تحصين جبهة البلاد الغربية بأقصى سرعة ممكنة ، ولتسرع في إنجاز برنامج تسلحها على وجه العموم . ولما كانت البلاد قد انتقى منها التعطل تماماً ولم يعد ثمة عمال يزيدون على الحاجة لتشغيلهم في أعمال جديدة فقد صدر مرسوم في ٢٨

بونية سنة ١٩٣٨ يخول الدولة الحق فى دعوة أى مواطن ألمانى داخل البلاد ، ليعهد إليه القيام بأى عمل تعتبره الدولة ذا أهمية خاصة عاجلة بالنسبة إليها . وفى ظل هذا القانون تزع مئات الألوف من العمال من أعمالهم الأصلية بعد انتهاء حالة هذه الضرورة

ومهما يكن من الأمر فواضح أن الدولة فى ألمانيا تجمع فى يديها الآن سلطات لا حد لها على عمالها ، وهذه السلطات هى مما لا شك فيه حق من حقوق الدولة ، ولكن مما يميز حالة ألمانيا أنها استعملت فى أوقات السلام منذ تسلم النازى أزمة الحكم ، فى حين أنها فى غيرها من الدول لا يلتجأ إليها إلا فى الأوقات الغير العادية . وهنا يتبادر إلى ذهننا السؤال الآتى : هل تبقى هذه السلطات فى ألمانيا فى المستقبل بعد الحرب ، وبذلك يظل العامل الألمانى مسلوب الحرية فاقد الإرادة فى اختيار نوع ومكان العمل الذى يروقه ؟ هذا سؤال نترك الرد عليه لما يأتى به الغد . على أنه يمكننا أن نقرر مستندين فى ذلك على آراء الثقات الذين زاروا ألمانيا قبل الحرب ودرسوا أحوالها ، أن الحالة هناك وصلت إلى درجة التشبع فيما يختص بتشكيلات الدولة المالية ، وأن إضافة شىء جديد منها إلى الوجود منها فعلاً أمر لن يقابل بالارتياح من لدن الرأى العام الألمانى

• — تحقيق الاستكفاء الاقتصادى

تحت ألمانيا قبل الحرب نحو توفير المواد الغذائية والمواد الأولية فى بلادها التى يكون طلبها غير مرن ، أو التى تقطع عنها عند نشوب الحرب ، أو كوسيلة للضغط الاقتصادى أو السياسى إذا تعرضت البلاد للانهيار . بيد أن ألمانيا لا تصبو إلا إلى تحقيق الاستكفاء الاقتصادى التام الذى ينتج عنه توقف تجارتها الخارجية ، فما دامت لا تستورد فهى لا تصدر ، إذ أن غاية ألمانيا من التجارة الخارجية زيادة صادراتها لتدفع بأثمانها ما تشتريه من الخارج

أما فيما يختص بالمواد الأولية ، فقد وجهت السياسة الاقتصادية نحو إحداث تغيير أساسى فى أسس الصناعة من حيث اعتمادها على المواد الأولية النادرة الوجود فى ألمانيا أو التى يلزم استيرادها من الخارج ، بأن تستبدل بها مواد أخرى يمكن إنتاجها فى ألمانيا بما يكفى حاجات الصناعات أو معظمها ، أو مواد يمكن استيرادها من الأقطار المجاورة لألمانيا التى لن تشترك فى الحرب طوعاً أو كرهاً . وتحقيقاً لذلك نرى المواد البديلة تأخذ مكان الحديد وغيره من المعادن ، والزيادة الكبيرة فى إنتاج الألومنيوم والمنغنيوم والحديد الخسيس النوع ، وحلول المطاط الصناعى محل المطاط الطبيعى ، والاستعاضة بالألياف الصناعية عن القطن والصوف ، وابتكار البنزين الصناعى ... الخ

ولقد عملت هذه الخطة على إضافة أعباء جسيمة جديدة إلى النظام الاقتصادى الألمانى ؛ فسوق الاستغلال أصبحت مكتظة بالمشاريع المختلفة ، فأصبح الاستثمار ينوء بما ألقى على عاتقه من تمويل صناعات الاستكفاء ، ولأنه يزيد من الطلب على العمال فى وقت أصبحت فيه ألمانيا فى عوز تام إليهم ، وأصبحت مشكلة توفرهم فى البلاد من أخطر المشاكل التى تعتبر عاملاً يحد من نشاط الاقتصاد الألمانى . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الصناعات تعتبر عملاً خاسراً من الوجهة التجارية ، إذ تتضمن ارتفاعاً فى تكاليف الإنتاج يؤدى إلى خفض مستوى معيشة السكان . بيد أن ألمانيا لم تراع سوى شىء واحد ، هو توفير أسس الفوز فى حرب قصيرة الأجل يستطيع تحملها الاقتصاد الألمانى —

٦ — تفريق الصناعة والسكان

يعتقد الاقتصاديون الألمان أن تصميم المدينة الصناعية فى الوقت الحاضر وما تحشده جنباتها من عدد عديد من العمال تسكن فى حجر ضيقة أمر فظيع لا يمكنهم قبوله . فهم يرغبون أن تقوم سياسة تفريق الصناعة عوضاً عن تركيزها وتجميعها بأن تنشأ مدن صناعية صغيرة موزعة فى أنحاء البلاد

ولقد شرعت ألمانيا منذ تولى النازى أزمة الحكم فى تنفيذ فكرتهم وكان الغرض الحربى هو الغاية الأساسية لتفريق البيوت الصناعية . بيد أن تفريق الصناعة أوجد مشاكل عدة لحياة البلاد الاقتصادية خصوصاً للزراعة . ولقد أنشىء فى برلين معهد أسموه « مجلس النهج المركزى » على اتصال بجميع الجامعات والسلطات الإقليمية للتشاور فى كل المسائل المتعلقة بإنشاء الطرق والمساكن والمصانع والمبانى المختلفة على وجه العموم . واختص المجلس المركزى برسم خطوط سياسة البناء والتعمير العامة للدولة بأجمعها ...

فبينما كان الجزء الأكبر من نشاط بناء المساكن فى ألمانيا منذ عام ١٩٣٣ آخذاً شكل بناء منازل فى المدن الكبرى التى كانت فى عوز شديد إلى المساكن ، كانت هناك حركة بناء مساكن للعائلات الصغيرة فى الضواحى والأرياف . ولقد كانت